A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/48/483
8 October 1993

الجمعية العامة

ORIGINAL: ARABIC

الدورة الثامنة والأربعون
البند ١٠ من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

رسالة مؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

لي الشرف وبناء على توجيهات من حكومتي، أن أبعث لكم بملاحظات جمهورية العراق بشأن تقرير الأمين العام (خطة للسلام) تحت البند رقم (١٠) من بنود جدول الأعمال.

أرجو التكرم لتعميم نص هذه الوثيقة ومرفقها كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٠ من جدول الأعمال.

(توقيع) نزار حمدون
السفير
الممثل الدائم

111093 111093 111093 93-54804

المرفق

ملاحظات العراق على تقرير الأمين العام للأمم المتحدة
المعنون (خطة للسلام)

١ - إن تقرير الأمين العام يعكس، بصورة عامة، وفي المحصلة النهائية التصور الغربي ... والأمريكي بوجه خاص لما يجب أن يكون عليه دور الأمم المتحدة في ظل ما يسمى بـ "النظام الدولي الجديد".

٢ - يهدف تقرير الأمين العام إلى فرض آلية مجلس الأمن في التعامل مع القضايا الدولية. وقد أكدت تجارب السنوات الماضية أن مجلس الأمن يخضع خضوعا، يكاد يكون تاما، لإرادة الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها الغربيات، لذلك لا يمكن أن نتوقع تعاملا عادلا ونزيها تجاه قضايا العالم الثالث، وأن مسألة المعايير المزدوجة باتت واضحة للعيان وثابتة في تعامل مجلس الأمن مع القضايا الدولية وخاصة قضايا دول العالم الثالث، وفي ضوء هذه الحقيقة ... كيف يمكن للدول أن تتنازل بأي مقدار عن استقلاليتها لهيئة لا تضمن العدالة والنزاهة في التصرف؟

٣ - وان ذلك ينعكس على مفهوم " الدبلوماسية الوقائية. فمن هي الجهة النزيهة التي يمكننا الاطمئنان إليها في تقديم المعلومات؟ إن تجارب السنوات الماضية بوجه خاص أثبتت هيمنة الجهات والأوساط الأمريكية والغربية على المؤسسات الدولية ولجان التحقيق وغيرها التابعة للأمم المتحدة وعلى نتائج ما تقدمه من معلومات. وقد اضمحل دور دول العالم الثالث في هذه النشاطات، لذلك لا يمكن الاطمئنان إلى نزاهة ودقة المعلومات التي تقدم لتبرير ممارسة "الدبلوماسية الوقائية".

إن أية دولة يمكن أن تكون هدفا مكشوفا لمطامع قوى ودول معينة نتيجة للمعلومات الخاصة التي تقدم عن تلك الدولة تحت غطاء "الدبلوماسية الوقائية"، لا سيما وأنه ليس بمقدور الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم أية ضمانات بأن المعلومات التي ستحصل عليها الأمم المتحدة سيتم استخدامها من أجل خدمة أهداف ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وليس لخدمة المصالح السياسية الخاصة لأطراف معينة.

٤ - إن الإشارات الواردة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن إضعاف أو تقليل مبدأ سيادة الدول لحساب الأمم المتحدة وقضايا مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان وإن تم صياغتها بأسلوب محسن فإنها تثير قلقا شديدا مشروعا. ففي ظل الأوضاع الراهنة للأمم المتحدة، إذ يجري فرض التصور الغربي، والأمريكي بشكل خاص لما يجب أن يكون عليه دور الأمم المتحدة، ومحاولات فرض آليات مجلس الأمن على القضايا الدولية بعد أن هيمنت عليه الولايات المتحدة وحليفاتها الغربيات وعدم قدرة الأمين العام في ظل هذه الأوضاع على تقديم ضمانات توفر نزاهة التدابير والإجراءات التي

تتطلبها الدبلوماسية الوقائية، فإن الممارسة الفعلية لما يدعو إليه الأمين العام ستكون على حساب الدول وخاصة الدول النامية.

ومثال على ذلك قيام أمريكا وبريطانيا وفرنسا بفرض حظر الطيران على شمال وجنوب العراق وهو عمل لا قانوني ومحرم دوليا وقد أكد الناطق الرسمي باسم الأمين العام للأمم المتحدة أكثر من مرة عدم وجود أية علاقة للأمم المتحدة بهذا العمل. ولكن رغم ذلك، تزعم أمريكا وحليفتاها بوقاحة وغطرسة أنها تنفذ قرارات مجلس الأمن.

ومثال آخر هو الحملة العسكرية الأمريكية - الأوروبية لغزو الصومال تحت غطاء الأمم المتحدة. وقد كشفت الأحداث الدامية الأخيرة بعض الأوجه الحقيقية لعملية الغزو هذه التي تؤكد عجز الأمم المتحدة وعدم تأثيرها على سياسات وخطط الولايات المتحدة وحليفاتها.

٥ - إن الواقع الذي تعيشه الأمم المتحدة من الناحية المالية والإدارية والعملياتية يبين بوضوح عدم قدرتها على القيام بأية عملية لحفظ السلام بالاعتماد على قدرتها الذاتية. ولذلك فإن الأمم المتحدة تتصرف وفقا لمبدأ "الإنابة" و "التخويل" الذي يجعل الدولة مالكة القوة وصاحبة المصلحة راعية للتدخل العسكري دون أن يكون للأمم المتحدة أو المجتمع الدولي الذي تم إقرار التدخل باسمه أي دور. إن الأوضاع الدولية الراهنة تتصف بمحاولة دولة واحدة السيطرة على العالم والتحكم بمنظمة الأمم المتحدة وبسير أعمالها واستخدامها للمس بسيادة الدول واستقلالها، وإعطاء تفسير خاص للسلم والأمن الدوليين بما يخدم أغراضها السياسية والاقتصادية. إن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين على الأمم المتحدة وبوجه خاص على مجلس الأمن يؤدي إلى انحسار العدالة والمساواة، وتفاقم ظاهرة الكيل بمكيالين، وشيوع التفسير الخاص والانتقائي لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي.

إن العدوان الشامل الذي وقع على العراق في الفترة ١٧ كانون الثاني/يناير - ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩١ هو مثال كبير على ذلك، حيث عمدت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها، عن قصد مسبق، إلى تحويل قرارات مجلس الأمن الخاصة بقضية الكويت من مهمة تحت غطاء قرارات المجلس لإخراج القوات العراقية من الكويت إلى عمل عسكري عدواني شامل أمريكي - غربي لتدمير البنية التحتية المدنية للبلاد حيث ألقوا ما يزيد على مائة وسبعة آلاف طن من القنابل والمتفجرات على المعامل والمصانع والمزارع والطرق والجسور ومصافي النفط والسكك الحديد ومشاريع مياه الشرب في المدن والأرياف، وعلى المستشفيات وملاجئ المدنيين والأحياء الآهلة بالسكان المدنيين والمدارس ودور العبادة. وقد شمل هذا العدوان الغاشم جميع أنحاء العراق من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب ومن أقصى الغرب إلى أقصى الشرق.

وبالإضافة إلى ضرب البنية التحتية المدنية للعراق فإن القوات الأمريكية والغربية المتحالفة معها قامت بسلسلة من الهجمات بالصواريخ والقنابل الموجهة بالليزر وبآلاف الطلعات الجوية استهدفت فيها اغتيال القيادة السياسية في العراق.

٦ - إن الاستجابة إلى دعوة الأمين العام للأمم المتحدة بربط الهياكل الإقليمية بآلية حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وفي إطار الظروف والأوضاع الراهنة التي يعيشها العالم سيؤدي إلى تعرض المنظمات الإقليمية لخطر تقويض استقلاليتها ووقوعها تحت وصاية مجلس الأمن الأمر الذي يعني تحولها إلى أداة تنفيذية لإدارة المجلس، ويبعدها عن أهدافها الحقيقية ومبادئ ميثاقها لا سيما وأن الازدواجية والكيل بمكيالين التي يتعامل بها مجلس الأمن والأمم المتحدة مع قضايا العالم الثالث لم تكن في يوم من الأيام أوضح مما هي عليه الآن.

٧ - إننا إذ لا نرفض من حيث المبدأ قيام الأمم المتحدة بواجبات ومسؤوليات أكثر في درء المنازعات أو حلها وصون السلم والأمن الدوليين استنادا إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ... ولا نرفض مبدأ التعاون والتنسيق والتكامل بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة إلا أن لنا تحفظات جدية وجوهرية على ما يمكن أن نتوقعه من ممارسات فعلية تستند أساسا على تجاوز مبدأ سيادة الدول وإعطاء الدول المهيمنة على مجلس الأمن والأمم المتحدة فرصة التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وبوجه خاص الدول النامية.

٨ - ولكل ما تقدم لا بد أن نؤكد بأنه لا يمكن الاطمئنان إلى هذا الأمر المعروض في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المعنون بـ (خطة للسلام)، قبل إجراء إصلاحات جذرية في أسلوب عمل مجلس الأمن والأمم المتحدة ... وقبل تغيير حالة الاحتكار للقرار الذي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها الغربية. فعندما يحصل تغيير ملموس في هذا الجانب الجوهري وتظهر معادلة توفر الاطمئنان ... يمكن عندئذ الاطمئنان إلى أن الشعارات والأهداف الواردة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة يمكن أن تنفذ بأسلوب نزيه وعادل.

- - - - -